محاضرة رقم 11	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ.م .د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	الحروب الاقتصادية التجارية
العنوان باللغة الانجليزية	Economic and trade wars
المصادر والمراجع	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق

المحاضرة : الحادي عشر

الحروب الاقتصادية التجارية

تمهيد

تعد الحروب الاقتصادية بكل اشكالها سواء كانت حروب العملات ام حروب تجارية ام حروب الملكية الفكرية احدى ارهاصات الحمائية التجارية التي تنطوي على فرض العقبات الجمركية وغير الجمركية امام صادرات الشركاء التجاريين بهدف اعاقت حركة بضائعهم مقابل حماية بضائعهم وشركاتهم ووظائفهم من المنافسة الاجنبية . شهد النظام التجاري الدولي منذ القرن الماضي تحولات عديدة اهمها الاتجاه الى التعددية القطبية التجارية والتغير الحاصل في الهيكل السلعي للتجارة العالمية باتجاه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والخدمات التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات . تواجه العلاقات التجارية بين بلدان العالم العديد من التحديات تنشأ بسبب المنافسة التجارية التي اصبحت تبتعد عن مبدأ الحرية التجارية . ان هذه

الاجراءات تشوه التجارة وتدفقات الاستثمار ليس على مستوى بلدين وانما يمتد اثرها على دول العالم الاخرى بحكم تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية . هذه الحروب وبسبب كثافة المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة فهي تؤثر على نمو الاقتصاد العالمي ، فالتأكيد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة واللجوء الى فض النزاعات والمشاكل وفق طرق الحوار والتفاهمات الاقتصادية .

مفهوم الحرب الاقتصادية

يقصد بالحرب الاقتصادية اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتعزيز قوتها التنافسية وتقليص قوة تنافسية الدول الاخرى ومن ثم تقليص حجم ثروتها ، وذلك بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي ليعد شكلا من اشكال الحرب الاقتصادية الباردة ، كذلك يعرفها آخرون بأنها لا تعدو كونها تخفيض تنافسي لأسعار صرف عملات الدول الفعالة في الاقتصاد الدولي لتحقيق مكاسب محتملة على حساب بعضها البعض ، من هنا أطلق البعض على هذه الظاهرة سياسة افقار الغير ، وترى أليس روز خبيرة العملات بمجموعة جي بي مورغان لإدارة الأصول ان الحرب الاقتصادية سببها تحديد قيمة العملة بعيدا عن قواعد السوق ، كما وصفها الصحافي الصيني لوشياو بو بانها حرب بدون دخان ، كما تعرف ايضاً بحروب العملة .

حرب العملات

1- مفهوم حرب العملات

يمكن إعطاء عدة تعاريف لحرب العملات ، وفيما يلي سنذكر بعض منها :

أ- تعرف حرب العملات على أنها : اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية ، والتدخل في أسواق تبادل العملات كشكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية من اجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة لاسيما القطاعات التصديرية ، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم .

ب- وتعرف أيضا بأنها : قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملائها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو .

2- المدخل التاريخي لحرب العملات

أ- حرب العملات الأولى (1921-1936)

بدأت حرب العملات الأولى في عام 1921 في ظل الحرب العالمية الأولى وانتهت إلى نهاية غير حاسمة في عام 1936. خاضت حرب العملات جولات عديدة وعلى خمس قارات . تحركت ألمانيا أولاً في عام 1921 مع تضخم مفرط في البداية إلى تحسين القدرة التنافسية ومن ثم اعمار التدمير وتحمل عبء تعويضات الحرب الذي اثقل كاهل الاقتصاد . انتقلت فرنسا بعد ذلك في عام 1925 عن طريق خفض قيمة الفرنك قبل العودة إلى معيار الذهب ، وبالتالي كسبت ميزة تصدير على أولئك الذين سيعودون إلى الذهب بسعر ما قبل الحرب مثل إنجلترا والولايات المتحدة .

تحركت الولايات المتحدة في عام 1933 وخفضت أيضًا قيمتها مقابل الذهب واستعادة بعض الميزة التنافسية في أسعار الصادرات التي خسرتها . أخيرًا جاء دور فرنسا وإنجلترا لتخفيض القيمة مرة أخرى. في عام 1936 أصبحت فرنسا آخر دولة كبرى تخرج من آثار الكساد الكبير ، بينما انخفضت قيمة إنجلترا مرة أخرى لتستعيد بعض المزايا التي فقدها مقابل الدولار بعد تخفيضات روزفلت لقيمة العملة في عام 1933.

بعد جولة من تخفيض قيمة العملة ، وتسابق الاقتصادات الرئيسية في العالم تسبب في حدوث اضطراب كبير في التجارة ، وخسارة في الإنتاج وتدمير الثروة . الطبيعة المتقلبة وذاتية الهزيمة للنظام النقدي الدولي خلال تلك الفترة يجعل حرب العملات الأولى اشارة تحذيرية نهائية لهذه الاقتصادات حيث يواجه العالم مرة أخرى تحدي ديون ضخمة غير مستحقة الدفع .

بدأت حرب العملات الأولى في عام 1921 في مدينة فايمار الألمانية عندما قام البنك المركزي الألماني على وشك تدمير قيمة المارك الألماني من خلال طباعة النقود الضخمة والتضخم المفرط ، برئاسة رودولف فون هافنشتاين محام بروسي تحول إلى مصرفي ، استمر التضخم في المقام الأول من خلال شراء السندات من الحكومة الألمانية لتزويد الحكومة بالأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة والإنفاق الحكومي . كان هذا واحدًا من أكثر التدهورات النقدية المدمرة والمنتشرة في أي وقت مضى في اقتصاد البلدان المتقدمة الكبرى . منذ أن دمرت ألمانيا عملتها للخروج من تعويضات الحرب الشاقة التي طالبت بها إنجلترا وفرنسا في معاهدة فرساي ، تم ربط هذه التعويضات بـعلامات الذهب ، يُعرَّف بأنه كمية ثابتة من الذهب أو ما يعادله بعملة غير ألمانية ، واستندت بروتوكولات المعاهدات اللاحقة إلى نسبة مئوية من الصادرات الألمانية بغض النظر عن قيمة العملة الورقية .

ان رأي الحكومة الالمانية من اجراء تخفيض عملتها هو فرصة لزيادة الصادرات لتصبح السلع الألمانية بأسعار معقولة في الخارج ، وكذلك تشجيع السياحة والاستثمار الأجنبي ، بهذه الأساليب يمكن توفير النقد الأجنبي اللازم لدفع التعويضات دون التقليل من قيمة مقدار التعويضات مباشرة .

عندما بدأ التضخم في الارتفاع ببطء في أواخر عام 1921 ، لم يكن يُنظر إليه على أنه تهديد وأدرك الشعب الألماني أن الأسعار آخذة في الارتفاع ، لكن هذا لم يُترجم تلقائيًا إلى الفكرة المكافئة المتمثلة في أن العملة كانت تنهار . كان لدى البنوك الألمانية مطلوبات مساوية لأصولها تقريبًا وهكذا تم التحوط إلى حد كبير . وتمتلك العديد من الشركات الأصول الثابتة مثل الأراضي ، المصانع والمعدات والمخزونات التي اكتسبت قيمة اسمية كعملة وبالتالي تم التحوط أيضا . بعض تلك الشركات كانت مدينة وهذه الديون تبخرت لأن المبالغ المستحقة أصبحت عديمة القيمة ، وهذا كان إثراء لها بإعفائها من ديونها . العديد من الشركات الألمانية الكبيرة والشركات العالمية العملاقة كان لديهم عمليات خارج ألمانيا ، والتي مكنتها من الحصول على العملة الصعبة وعزلوا شركاتهم الأم عن آثار انهيار العملة .

اكتسبت الدول التي خفضت قيمة العملة مثل فرنسا وألمانيا ميزة في التجارة على أولئك الذين لم يخفضوا . دولة مثل إنجلترا التي حاول العودة إلى معيار الذهب قبل الحرب عانت من بطالة هائلة وانكماش ، ودول مثل الولايات المتحدة التي كان لديها كميات هائلة من الذهب تتدفق إلى الداخل ، فشلت في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الدولية في تشديد شروط الائتمان خلال وقت كان ينبغي أن يكون تخفيف .

ب- حرب العملات الثانية (1967–1987)

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كانت القوى الاقتصادية الرئيسية للحلفاء ، بقيادة الولايات المتحدة وإنجلترا ، خططا من أجل نظام نقدي عالمي جديد يهدف إلى تجنب أخطاء فرساي وفترة ما بين الحربين . أعطيت هذه الخطط الشكل النهائي في مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في نيو هامبشاير في يوليو 1944، وكانت النتيجة مجموعة من القواعد والمعايير والمؤسسات التي شكلت النظام النقدي الدولي للعقود الثلاثة القادمة.

امتدت حقبة بريتون وودز من 1944 - 1973 ، بينما كانت تتخللها فترات ركود عديدة ، كانت بشكل عام فترة من استقرار العملة ، وانخفاض التضخم ، وانخفاض البطالة والنمو المرتفع والدخول الحقيقية المتزايدة . كانت هذه الفترة تقريبا على عكس فترة 1921- 1936. بموجب بريتون وودز كان النظام النقدي الدولي مرتكزًا على الذهب من خلال الولايات المتحدة ، الدولار قابل للتحويل بحرية إلى ذهب عن طريق الشركاء التجاريين بسعر 35 دولارًا للأونصة ومع العملات الأخرى المرتبطة بشكل غير مباشر بالذهب من خلال أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار الأمريكي .

يقدم صندوق النقد الدولي اقراض قصير الأجل لبلدان معينة في حالة التجارة حالات العجز . يمكن للبلدان فقط خفض قيمة عملاتهم بإذن من صندوق النقد الدولي ويمنح ذلك في حالات العجز التجاري المستمر

المصحوب بارتفاع التضخم . على الرغم من أنه تم تصوره في شكل اتفاقية دولية كبرى ، الا انه تم إملاء هيكل بريتون وودز من قبل الولايات المتحدة منفرده تقريبًا . على الرغم من استمرار بريتون وودز في السبعينيات ، إلا أن بذور حرب العملات الثانية زرعت في منتصف إلى أواخر الستينيات .

منذ عام 1961 كان للولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الرائدة الأخرى تدير مجمع لندن للذهب ، وهي في الأساس عملية سوق مفتوح لتحديد الأسعار ،حيث جمع المشاركون مواردهم الاحتياطية من الذهب والدولار للحفاظ على سعر السوق للذهب عند تعادل بريتون وودز عند 35 دولارًا للأونصة. تضمنت مجموعة الذهب للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ، الولايات المتحدة الامريكية توفير 50% في المائة من الموارد والباقي يقسم على سبعة أعضاء الاخرين . كان الشراء بدافع الذعر من الذهب في عام 1960 أدى مؤقتًا إلى ارتفاع سعر الذهب في السوق إلى 40 دولارًا لكل أونصة. كان تجمع هذه الدول هو مشترًا وبائعًا اي سوف تشتري بالسعر الذي ينخفض وتبيع في ارتفاعه من أجل الحفاظ على سعر 35 دولارًا . ولكن بحلول عام 1965 التجمع كان بائعًا على وجه الحصر تقريبًا .

ان الهجوم العلني على نظام بريتون وودز للدولار المهيمن على الذهب بدأ حتى قبل عام 1967 تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني . في فبراير عام 1965 ألقى الرئيس الفرنسي شارل ديغول خطابًا حارقًا قال فيه أن الدولار انتهى كعملة رائدة في النظام النقدي العالمي . ودعا إلى العودة إلى معيار الذهب الكلاسيكي الذي هو يمثل قاعدة نقدية لا تقبل الجدل ، دعمت فرنسا الكلمات بالأفعال ، في يناير عام 1965 حولت فرنسا 150 مليون دولار من احتياطها إلى ذهب وأعلن عن خطط لتحويل 150 مليون دولار أخرى قريبًا . تبعتها إسبانيا وحولت 60 مليون دولار من احتياطياتها الدولارية إلى ذهب . باستخدام سعر الذهب في يونيو 2011 بدلاً من 35 دولارًا للأوقية في عام 1965 هذه الاسترداد كانت تساوي حوالي 12.8 مليار دولار من فرنسا و 2.6 مليار دولار من قبل إسبانيا وفي ذلك الوقت كانت تمثل استنزافًا كبيرًا لاحتياطيات الذهب الأمريكية. ديغول ارسل البحرية الفرنسية إلى الولايات المتحدة لنقل الذهب والعودة إلى فرنسا .

تم إغلاق سوق الذهب في لندن مؤقتًا في 15 مارس عام 1968 لتوقف التدفق الخارجي ، وظل مغلقًا لمدة أسبوعين ، بعد أيام قليلة من الإغلاق ألغى الكونجرس الأمريكي متطلبات احتياطي الذهب لدعم العملة الأمريكية ، وهذا حرر عرض الذهب الأمريكي ليكون متاحًا للبيع بسعر 35 دولارًا إذا لزم الأمر. كان هذا كله دون جدوى بحلول نهاية مارس عام 1968انهار مجمع لندن للذهب . بعد ذلك كان يُنظر إلى الذهب على أنه يتحرك في نظام ذي مستويين ، بسعر السوق محددة في لندن وسعر سداد دولي بموجب اتفاقية بريتون

وودز بالسعر القديم البالغ 35 دولارًا للأونصة . أشارت النافذة الذهبية الناتجة إلى قدرة الدول على استرداد الدولار مقابل الذهب بسعر 35 دولارًا وبيع الذهب في السوق المفتوحة مقابل 40 دولارًا أو أكثر .

تسبب النظام ذو المستويين في توجيه ضغوط المضاربة إلى العلن في حين ظل سعر 35 دولارًا متاحًا فقط للبنوك المركزية. لكن توصل حلفاء الولايات المتحدة إلى اتفاق غير رسمي جديد بعدم الاستفادة من نافذة الذهب عن طريق الحصول على الذهب بسعر رسمي أرخص . مزيج من نهاية تجمع الذهب ، وإنشاء نظام من مستويين .

في عام 1969 تبنى صندوق النقد الدولي قضية نقص الذهب وخلق شكلاً جديدًا من أصل احتياطي دولي يسمى حق السحب الخاص أو حقوق السحب الخاصة. حقوق السحب الخاصة تم تصنيعها من قبل صندوق النقد الدولي دون دعم ملموس والمخصصة بين الأعضاء وفقًا لحصصهم في صندوق النقد الدولي . أطلق عليها اسم الذهب الورقي لأنه يمثل أصلًا يمكن استخدامه لتعويض عجز ميزان المدفوعات بنفس طريقة الذهب أو العملات الاحتياطية . كان إنشاء حقوق السحب الخاصة اداة غير مفهومة في ذلك الوقت. كانت هناك عدة إصدارات صغيرة في 1970-1972 وإصدار آخر استجابة لصدمة أسعار النفط والتضخم العالمي في عام 1981. بعد ذلك توقف إصدار حقوق السحب الخاصة لما يقرب من ثلاثين عاما ، كان فقط في عام 2009 عند حدوث الكساد الذي بدأ في عام 2007 ، وهو مبلغ أكبر بكثير من حقوق السحب الخاصة تم طباعتها وتوزيعها على الأعضاء . ومع ذلك ، فإن الإصدار الأصلي لحقوق السحب الخاصة بتنسيق كان عام 1970 انعكاسًا لمدى عدم توازن المعروض من النقود الورقية .

إن أفضل وصف للفترة الممتدة من عام 1967 إلى عام 1971 بكاملها هو فترة الارتباك وعدم اليقين في الشؤون النقدية الدولية . انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني في كان عام 1967 بمثابة صدمة إلى حد ما . لكن السنوات التالية تميزت كذلك بتعاقب تخفيضات ، إعادة التقييم ، التضخم ، حقوق السحب الخاصة ، وانهيار مجمع الذهب ، مقايضات العملات ، قروض صندوق النقد الدولي ، سعر الذهب من مستويين .

أخيرًا في عام 1973 أعلن صندوق النقد الدولي عن انهاء اتفاقية بريتون وودز ، أنهى رسميا دور الذهب في التمويل الدولي وترك تقلب قيم العملات مقابل بعضها البعض على أي مستوى حكومي أو الأسواق المرغوبة وتعويم هذه العملات.

ج- حرب العملات الثالثة (2010-)

اصبح هناك ثلاث عملات فائقة الدولار واليورو واليوان ، تصدرها أكبر ثلاث اقتصادات في العالم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية وهي القوى العظمى في حرب العملات

الجديدة ، حرب العملات الثالثة ، التي بدأت في عام 2010 كنتيجة لكساد عام 2007 والتي أصبحت أبعادها وعواقبها الآن موضع تركيز . لا أحد ينكر أهمية العملات الرئيسية الأخرى في النظام المالي العالمي ، بما في ذلك الين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري وتلك الخاصة بباقي الدول ريال برازيلي ، روبل روسي ، روبية هندية ، الراند جنوب الافريقي .

تستمد هذه العملات أهميتها من حجم الاقتصادات التي تصدرها وحجم التجارة والمعاملات المالية فيها التي تشارك فيها تلك البلدان . وأصدرت الدولارات المحلية من قبل أستراليا ونيوزيلندا وكندا وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان أيضًا كرونة نرويجية ، وون كوري جنوبي ، ودرهم إماراتي ، كلهم يفخرون بقوة هذه العملات . لكن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ما يقرب من 60% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهذا يمثل مركز ثقل لكل الاقتصادات والعملات .

أن حروب العملة خاضت عالميًا في جميع المراكز المالية الكبرى مرة واحدة ، أربع وعشرون ساعة يوميًا ، عن طريق المصرفيين والتجار والسياسيين والأنظمة الآلية . لم تعد المشاركة في حروب العملة اليوم محصورة في مصدري العملة وبنوكهم المركزية ، تمتد المشاركة إلى عدة اطراف ومؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة ، وكذلك الكيانات الخاصة مثل صناديق التحوط ، الشركات العالمية والمكاتب العائلية الخاصة للأثرياء سواء كان ذلك المضاربون والمتحوطون والمتلاعبون بهذه المؤسسات الخاصة ، لديهم نفس قدرة التأثير على مصير العملات مثل الدول التي تصدرها .

يدخل العالم الآن حرب العملات الثالثة في أقل من مائة عام سواء انتهت بشكل مأساوي أو تمت إدارته ستكون حرب العملات هذه عالمية وستخاض على نطاق أوسع من أي وقت مضى ، الخطر اليوم ليس مجرد تخفيض لعملة واحدة مقابل عملة واحدة أو ارتفاع سعر الذهب الخطر اليوم هو انهيار النظام النقدي نفسه متمثل بخسارة كبيرة في الثقة للعملات الورقية . بالنظر إلى مخاطر الفشل الذريع هذه حرب العملات الثالثة قد تكون حرب العملات الأخيرة أو على حد تعبير وودرو ويلسون ، الحرب على إنهاء كل حروب العملة.

الصراع بين الصين والولايات المتحدة ، بين اليوان والدولار هو محور التمويل العالمي اليوم والجبهة الرئيسية في الحرب الثالثة للعملة. بدأ تطور هذا الصراع مع ظهور الصين من ربع قرن من العزلة الاقتصادية والفوضى الاجتماعية وعقيدة قمع الأسواق الحرة من قبل النظام الشيوعي . بدأت المعجزة الاقتصادية الصينية الحديثة في يناير عام 1975 مع اربعة خطط للتحديث التي أعلنها رئيس مجلس الدولة تشو ان لاي ، والتي تستهدف الزراعة والصناعة والدفاع والتكنولوجيا.

تتميز حرب العملات اليوم بادعاءات بخفض قيمة العملة الصينية ، ومع ذلك في أواخر عام 1983 تم المبالغة في تقدير قيمة اليوان بمعدل 2.8 يوان إلى دولار واحد ، كان هذا في وقت كانت فيه الصادرات

جزءًا صغيرًا نسبيًا من الناتج المحلي الإجمالي الصيني . مع نمو قطاع التصدير شاركت الصين في سلسلة من ستة تخفيضات لقيمة العملة على مدى عشر سنوات ، وبحلول عام 1993 تم تخفيض اليوان إلى مستوى 5.32 يوان للدولار . ثم في 1 يناير 1994 أعلنت الصين عن إصلاح نظام الصرف الأجنبي وخفض قيمة اليوان بشكل كبير إلى 8.7 إلى الدولار . تسببت تلك الصدمة في تصنيف وزارة الخزانة الأمريكية لعملة الصين بعملة المتلاعب وفقًا لقانون التجارة لعام 1988 ، الذي يتطلب من الخزانة تحديد البلدان التي تستخدم أسعار الصرف للحصول على ميزة غير عادلة في التجارة العالمية. كانت تلك آخر مرة استخدمت فيها وزارة الخزانة تسمية المناور ضد الصين على الرغم من التهديدات المستترة بالقيام بذلك منذ ذلك الحين . وأعقبت عمليات إعادة التقييم استجابة بحلول عام 1997 تم تثبيت سعر اليوان عند 8.28 مقابل الدولار ، حيث ظل دون تغيير عمليًا حتى عام 2004.

يتم تصدير الانكماش الداخلي الصيني إلى الولايات المتحدة من خلال سعر صرف العملة وينتهي الأمر بتهديد الانكماش في الولايات المتحدة . يبدأ هذا بقرار السياسة الصينية بربط سعر الصرف بينهما اليوان والدولار. لا يتداول اليوان بحرية في العملات الدولية والأسواق بنفس طريقة الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين وغيرها من المنتجات القابلة للتحويل . استخدام اليوان وتوافره لتسوية المعاملات يخضع لرقابة مشددة من قبل بنك الشعب الصيني .عندما يشحن مصدر صيني البضائع إلى الخارج ويكسب الدولار أو اليورو ، فإنه يجب أن يسلم تلك العملات إلى بنك الشعب الصيني في مقابل ذلك اليوان بسعر يحدده البنك . عندما يحتاج المصدر إلى بعض الدولارات أو اليورو لشراء مواد أجنبية أو واردات أخرى ، يمكن الحصول عليها لكن بما يكفي من الدولارات أو اليورو لدفع ثمن الواردات وليس أكثر ويحتفظ البنك بالباقي .

ان عملية امتصاص كل فائض الدولارات الداخلة إلى الاقتصاد الصيني خاصة بعد عام 2002 ، أنتجت عددًا من النتائج غير المقصودة ، كانت المشكلة الاولى ، أن بنك الشعب الصيني لم يأخذ فائض الدولارات فحسب بل بالأحرى شرائها باليوان المطبوع حديثًا ، يعني ذلك كما طبع بنك الاحتياطي الفيدرالي الدولارات انتهى بها الأمر في الصين لشراء البضائع ، ومع طباعة بنك الاحتياطي الفيدرالي أكثر ، قام بنك الشعب الصيني أيضًا بطباعة المزيد من أجل الحفاظ على سعر الصرف المرتبط بين اليوان والدولار .

كانت المشكلة الثانية هي ما يجب فعله بالدولار المكتسب حديثًا . احتاج بنك الشعب الصيني إلى استثمار احتياطياته في مكان ما ، وكان بحاجة لكسب مبلغ معدل عائد معقول ، البنوك المركزية تقليديا شديدة المحافظة في سياساتهم الاستثمارية ، وبنك الشعب الصيني ليس استثناءً ، مفضلاً سيولة عالية للأوراق المالية الحكومية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية . نتيجة لذلك فإن حصل الصينيون على كميات هائلة من التزامات الخزانة الأمريكية كتجارتهم استمر الفائض مع الولايات المتحدة ونما. بحلول أوائل عام 2011

يقدر أن إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الصينية بجميع العملات كانت ما يقرب من 2.85 تريليون دولار ، منها حوالي 950 مليار دولار مستثمرة في الولايات المتحدة .

حثت الولايات المتحدة الصين بشدة على زيادة قيمة اليوان من أجل تقليل العجز التجاري الأمريكي المتزايد مع الصين وإبطاء هذا العجز الهائل . من عام 2004 حتى منتصف عام 2005 ظل اليوان حوالي 28.8 يوان للدولار الواحد ، في أواخر يوليو 2005 ارتفعت قيمة اليوان من 8.28 إلى 8.11 للدولار بزيادة قدرها 3 بالمائة تقريبًا. بدأ اليوان في إعادة تقييم طويلة وتدريجية ووصل إلى مستوى 6.82 مقابل دولار واحد في منتصف يوليو 2008 .

وفي جولة ثانية من إعادة التقييم بحلول أغسطس 2011 رفعت قيمة اليوان ببطء ولكن بثبات 6.40 يوان للدولار . كان هذا الارتفاع في قيمة الدولار لليوان بالكاد سلس ولم يخلو من حدة المعارك الخطابية والسياسية بين الصين والولايات المتحدة من 2004 إلى 2011 في موضوع هيمنت أسعار الصرف على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

اختارت الولايات المتحدة الآن مجموعة العشرين لتكون الساحة الرئيسية لدفع الصين إلى الأمام اتجاه إعادة التقييم لسعر الصرف ، سواء بسبب إمكانية جذب الحلفاء إليها او لأن الصينيين أكثر احترامًا للرأي العالمي من رأي الولايات المتحدة وحده. ومع ذلك ، فإن القضايا الأساسية لا تزال دون حل بين الصين والولايات المتحدة أن توترات حرب العملات يمكن أن تحدث في أي وقت .

3- أشكال التدخل في حرب العملات

يتم التدخل في حرب العملات بعدة أشكال ، وتنقسم أشكال تدخلات الدول في سوق الصرف بغرض خفض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة كما يأتي :

1- تدخلات مباشرة : وذلك عن طريق تدخل البنك المركزي للدولة في الأسواق مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشتري للعملات الأخرى ، بهدف الحد من تغير أو تقلب سعر الصرف ببيع العملات الصعبة التي يحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها ، وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري بامتصاص التدفق النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض من العملة المحلية ، ويتم التدخل المباشر أيضا عن طريق قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية نظير انخفاض العائد عليها ما يؤدي إلى انخفاضها ، لكن هذا الإجراء يعتبر كلاسيكيا حيث تعمل البنوك المركزية على تحريك سعر الفائدة وفقا لما يتناسب مع احتياجات وحالة الاقتصاد القائم .

2- تدخلات غير مباشرة : وذلك بالأخذ بإحدى الطرق الاتية :

أ- إقامة سعر صرف متعدد الذي يمكن تطبيقه في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة ، فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة الواحدة ، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي ، ويهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة .

ب- تصريحات المسؤولين والقادة التي تبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها أن تخفض من قيمة العملة ، وبالتالي يتم توجيه المضاربين والمستثمرين إلى الاتجاه الخطأ .

ج- تطبيق سياسة التخفيف الكمي وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت وإعادة ضخها في الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي ، وقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد اشتعال الأزمة المالية العالمية ، ففي عام 2009 طبق هذا الإجراء البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي البريطاني وأيضا البنك المركزي الياباني .

تتسابق الدول وتتلاعب بأسعار صرف عملاقا بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة ، كل هذه السياسات التي إلى التخفيض من قيمة العملة تدخل ضمن حرب تجارية بين الدول سميت بحرب العملات.

4- الأطراف المتدخلة في حرب العملات

يتجلى الصراع بين العملات في تدخلات تقوم بها البنوك المركزية للدول المعنية لتخفيض قيمة العملة بنسب متفاوتة وفترات متباينة ، ولقد أثر هذا التسابق بين الدول لتخفيض قيمة عملتها على استقرار النظام النقدي الدولي ، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبرز الدول المتنافسة حول إبقاء عملاتها منخفضة إضافة إلى دول أخرى بدرجة أقل ، تم تقسيم أطراف الصراع على النحو التالي :

الأطراف الرئيسية

إن المنافسة بين العملات في الوقت الراهن تبرز بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهم الصين بالإبقاء المتعمد لعملتها أقل من قيمتها ، في الوقت الذي تتبع فيه الولايات المتحدة الأمريكية سياسات نقدية توسعية

تهدف إلى إبقاء قيمة الدولار منخفضة ، أيضا تشكل منطقة اليورو منافس قوي لهذين البلدين نظرا للقوة والاستقرار التي يتمتع بها اليورو ، وتمثل هذه الأطراف :

أ- الصين : تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر احتياطي نقدي من العملات والذهب على مستوى العالم بالإضافة إلى ذلك فقد احتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية ، يأتي بعدها ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى الصين دوما إلى إبقاء قيمة عملتها منخفضة مقابل العملات القوية الأخرى لدعم قيمة صادراتها وانقاص وارداتها وهو الأمر الذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- الولايات المتحدة الأمريكية : تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تباطؤ وتيرت النمو واتساع عجز الموازية بجانب تضخم الدين العام وضعف حاد لسوق العمل حيث وصل معدل البطالة فيها الى 9.6% لعام 2010 ، ويستمر الضعف مهيمنا على الاقتصاد الأمريكي بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة او الفدرالي الأمريكي من خلال تقديم خطط تحفيز وانقاذ و تسهيلات ، إلا انها لم تعد كافية لدعم الاقتصاد لذا لم يكن امام الحكومة والاحتياطي الفدرالي الأمريكي سوى المضي في اتجاهين لتحقيق هدف واحد والمتمثل في دعم تنافسية السلع الامريكية وخفض سعر صرف الدولار الامريكي .

ج- منطقة اليورو : تضم منطقة اليورو مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات القوية على غرار ألمانيا وفرنسا ، حيث شكل الفائض التجاري الألماني 217 مليار يورو سنة 2014 وبذلك صنفت الأولى عالميا من حيث الفائض التجاري ، وتعتبر أكبر دولة مصنعة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل ، ولقد شهد الاتحاد الأوروبي تسارع في النمو خلال السنوات الأخيرة ، ويعتبر اليورو من أقوى العملات وأكثرها استقرارا حيث يشكل مخاوف كبيرة بالنسبة للعملات الأخرى التي تود بقاءه مرتفعا خاصة أمام الدولار الأمريكي ، فالبنك المركزي الأوروبي يسعى من أجل الحيلولة دون ارتفاع اليورو بشكل كبير وحفض أو تقليص صدى التقلبات التي يشهدها سوق الصرف .

الأطراف الثانوية

أ- اليابان : يعتبر الاقتصاد الياباني من الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أن القوة المفرطة وغير المرغبة للين الياباني اما الدولار الامريكي سنه 2010 اثرت سلبا على الصادرات اليابانية ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق الفوركس ، حدث هذا التدخل المباشر بعد أن وصل الين إلى مستويات قياسية اعتبرت آنذاك الأعلى منذ 15

عاما ، حيث صرح وزير المالية الياباني (وشيه يكو نودا) وعلى فترات متباعدة بأن البنك المركزي الياباني سيتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات إذ استدعت الحاجة لذلك ، دون أن يصرح بشكل مباشر بأنه سيتدخل لبيع الين أمام العملات الرئيسية ، إلا أن هذا التدخل لم يكن ناجحا حيث عاود الين صعوده من جديد ، وربما يعود سبب عدم نجاح سياسة تخفيض قيمة الين الياباني إلى تدخل الصين لشراء الين واتخاذها سياسة معاكسة لسياسة المركزي الياباني ، حيث يعتبر هذا التدخل خطوة في السباق نحو خفض قيمة العملة وخطوة أخرى لظهور مصطلح حرب العملات بين الدول .

ب- بريطانيا : تصنف على أنها من دول العجز التجاري ، حيث بلغ العجز التجاري فيها 10.34 بليون جنيه استرليني في عام 2015 ، وتعتبر منطقة اليورو الشريك التجاري الأول لبريطانيا وهو ما يعني حساسية موقف الجنيه الإسترليني أمام اليورو ، هذه الحساسية تظهر بشدة على تحركات اليورو أمام الإسترليني والمعروف باسم الزوج الملكي ، حيث شهد أواخر عام 2010 تحركات كبيرة وهو الذي عرف بتحركاته الهادئة والبطيئة .

ج- سويسرا : تعتبر سويسرا ساحة مالية كبيرة نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها المنازعات والمشاكل الدولية ، وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا ، غير أن البنك المركزي السويسري المشهور بتدخلاته في سوق سعر الصرف مثل اليابان فقد خسر خلال عام 2010 ما يقرب من 15 مليار دولار أمريكي ضمن محاولاته في وقف الارتفاع المضطرب لسعر صرف الفرنك السويسري .

د- الاقتصاديات الناشئة : وتضم الاقتصاديات الناشئة دول جنوب شرق آسيا (النمور الأسيوية) وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة وتايوان على سبيل المثال ، هذه المدن ذات فائض اقتصادي تجاري كبير ولديها سعر فائدة كبير مقارنة بالدول الكبرى ذات العجز التجاري وهو ما يسهل تدفق رؤوس الأموال إليها ، فهذه الدول لا ترغب في انخفاض قيمة الدولار عالميا لأنه يغذي التضخم فيها وهو ما يدفع بنوكها المركزية إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي يحدث تباطؤ لوتيرة النمو فيها ، الهند أيضا من الدول التي لا ترغب ليس فقط في انخفاض قيمة الدولار فحسب بل اليوان الصيني أيضا ، لأنه يمنعها من منافسة المنتجات الصينية المنخفضة السعر وبالتالي تأثر حصصها التصديرية في السوق العالمي ، وتعد البرازيل واحدة من أهم الاقتصاديات الناشئة ومن أكبر المعارضين لأي تحركات نحو تخفيض قيمة الدولار ، والجدير بالذكر أن مصطلح حرب العملات جاء على خلفية تصريح وزير المالية البرازيلي والذي قال أن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية واعلن صراحة عن قيام البنك المركزي البرازيلي بشراء كميات مهولة من الدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار سعر صرف الريال البرازيلي .

5- الآثار الاقتصادية لحرب العملات

إن لحرب العملات انعكاسات على كل الاقتصاديات سواء القائمة بها أو المتلقية لها :

أ- آثار حرب العملات على الأسواق المالية

يمكن توضيح أثر حرب العملات على الأسواق المالية فانه اذا تقرر طرح 1.1 ترليون دولار على دفعتين مما يودي لزيادة عرض النقد الدولي بالدولار بشكل كبير جدا . كما أن فرص استثمار هذه الأموال محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية بسبب ان كون ربحية الأسواق المالية فيها متدنية قياسا بالأسواق الناشئة ، وسعر الفائدة المصرفية متدني بالقياس للأسواق الناشئة ، ومعدل النمو الاقتصادي فيها متدني قياسا بالأسواق الناشئة ، كما أن المؤسسات المالية في الدول الناشئة لا تعاني من المشاكل المالية التي تعانيها المؤسسات المالية الأمريكية والأوربية واليابانية . وللأسباب السابقة فان الأموال المطروحة بموجب برامج التحفيز ستهاجر للاماكن الأكثر ربحية بحثا عن الفرص الواعدة في الأسواق الناشئة مما سيؤدي إلى تحول هذه الأموال إلى أموال ساخنة تستخدم في المضاربات ، وزيادة حجم السيولة الدولية بشكل كبير قد يكون أكبر من إمكانية الأسواق على استيعابها مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشراتها بشكل لا يعكس الواقع الاقتصادي لاقتصاديات الدول الناشئة ، وتضخم أسعار السلع الرئيسية والمعادن الثمينة ، وازدياد حجم المضاربة على الأصول في الدول الناشئة بهدف تحقيق الأرباح ، وخلق فقاعات اقتصادية في الدول الناشئة .

كما أن أسعار المعادن الثمينة خاصة الذهب والفضة ستشهد موجة محمومة من المضاربات في ظل توقعات بالعودة الكلية أو الجزئية لنظام الذهب في حالة صياغة نظام نقدي دولي جديد ، عاجلا أم آجلا ، لمعالجة الواقع المتردي للنظام النقدي الدولي . وستشهد أسعار صرف العملات غير المرتبطة بالدولار موجة من المضاربات مما يؤدي لإحداث خلل في أداء الاقتصاد الدولي في ظل عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم .

ب- الآثار حرب العملات على التجارة الدولية

إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي و تخفيض التجارة الدولية بشكل عام و هذا ما حدث عام 2009 إذ انخفضت التجارة الدولية بنسبة فاقت 12% ،

شهدت التجارة الخارجية للسلع تقلبات عدة منذ عام 1965 وذلك بتأثير مختلف الأزمات الاقتصادية من التقلبات و حالات عدم الاستقرار ، ففي عام 1994 كان نمو التجارة الخارجية ضعيفا من سابقه بمعدل نمو 5 % استمر حتى عام 1996 و سببه الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ، لتعود النكسة من جديد عام 1997 بسبب الأزمة المكسيكية حيث انخفض معدل نمو التجارة الخارجية إلى 5 % عام 1997 بعدما كان في حدود 10 % قبل ذلك ، أما التقلبات في الألفية الجديدة كانت بدايتها عام 2001 حيث تقلصت التجارة الخارجية بمعدل 11 % و كان السبب في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تمثل هذه الأخيرة أكبر الشركاء التجاريين في العالم ، و بحلول عام 2006 أخذ حجم التجارة العامية يتقلص ليستيقظ العام في أواخر عام 2008 على أزمة مالية عالمية ضربت التجارة الخارجية في الصميم فشهدت هذه الأخيرة أكبر معدلات الانخفاض فاقت 12% عام 2009 .

ومن أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي هي خفض القيمة الحقيقي لاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية ، وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي لإحداث خلل بين العرض النقدي والسلعي ، كما ان حرب العملات إذا ما استمرت تمثل في نقطتين رئيسيتين :

الأولى : هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كل لخفض قيمة عملته ، وما قد ينتج عنه مبدأ العين بالعين بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك نحو التخفيض سوف يواجه بتحرك معاكس وسريع من البنوك الأخرى .

الثانية **:** أن مبدأ العين بالعين سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات سيادية بإقرار اجراءات حمائية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة ، وهذه القوانين من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حاد للتبادل التجاري بين الدول وبالتالي الزج بالاقتصاد العالمي نحو هاوية ركود عميق مثلما حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي . وبالتالي يمكن القول أن في حرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب ، فبالرغم من النتائج الايجابية لتخفيض قيمة عملة البلد على اقتصاده المحلى إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين أو ما يسمى بسياسة إفقار الجار ، و التي تؤدي في المقابل بردات فعل انتقامية تدخل الاقتصاد العالمي في شبح الركود و الكساد .

6- تقييم سياسة حرب العملات

إذا كانت حرب العملات لا تعدو كونها تخفيض تنافسي لأسعار صرف عملات الدول الفاعلة في الاقتصاد الدولي لتحقيق مكاسب محتملة على حساب بعضها البعض ، فإن اعتماد هذه السياسة ليس بالضرورة يمكن أن يؤدي إلى النتائج المرجوة منها ، فعلى الرغم من تصور مجموعة ايجابيات مرتبطة بهذه السياسة ، يمكن تصور سلبيات ومخاطر جدية محتملة أيضا .

الايجابيات

أ- إذا كانت الدول المتقدمة منسجمة مع نفسها باختيار أسعار فائدة منخفضة فالدول النامية ليست مجبره على هذا الاختيار الذي يضر بمصالحها وعليها ربط عملاتها بسلة من العملات تتحدد أهميتها النسبية في ضوء أهمية شركائها التجاريين .

ب- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل صادراته أكثر تنافسية لأنها تصبح اقل كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب وبالتالي تحفز وتنشط اقتصاده بعيدا عن الركود .

ج- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل وارداته من الخارج أكثر كلفة وعليه يكون هناك تحول نحو شراء السلع المحلية الأمر الذي بدوره يخلق طلبا إضافيا يشجع الاستثمار ويحفز الاقتصاد ، ويتعزز هذا التأثير إذا ما اتبعت الدولة سياسة توفير السيولة وتسهيل الائتمان وتخفيض سعر الفائدة كما أشرنا سابقا .

د- تخفيض قيمة عملة بلد ما يساعد على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الداخل مستفيدة من كلف الانتاج المنخفضة بحكم ضعف قيمة العملة المحلية .

ه- رغم أن الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متلقية للصدمات فقط إلا انه من المفيد الإشارة هنا انه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار ايجابية على موازنيها التجارية وذلك لانخفاض مرونات كل من صادراتها و وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الإنتاجي .

و- من تداعيات الأزمة المالية العالمية التحول من القطب الاقتصادي الواحد إلى اقتصاد متعدد الأقطاب ، بحيث أصبح هناك القطب الأميركي والقطب الصيني والقطب الأوروبي .

السلبيات

أ- إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل ، وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي .

ب- إن التسابق في التخفيض التنافسي لأسعار صرف العملات سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب ، مما يسبب أزمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصاديات الدول ، وهذا الذي ينادي به مجموعة من الاقتصاديين (العودة إلى نظام المعدنين) .

ج- إن لسياسة حرب العملات مخاطر كبيرة جداً ، فالفوضى التي نشهدها في تقلبات أسعار العملات عالمياً تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالمياً ، كما أن هذه الحرب تؤثر بالتأكيد على القطاع المصرفي العالمي ويخشى مع استمرارها من الوقوع في أزمة مصرفية مالية جديدة .

د- كذلك تؤثر حرب العملات على أسس التبادل التجاري العالمي ، وتخلق نوع من لجوء الكثير من الدول إلى السياسة الحمائية ، وسيكون الضحايا الأساسيين لهذه الحرب الدول الفقيرة والنامية ، أما في الدولة الغنية فالطبقة المتوسطة والفقيرة هي التي ستدفع الثمن .

ه- تؤدي حرب العملات إلى خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية ، وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجة للخلل بين العرض النقدي والسلعي وإيجاد خلل في أداء الأسواق المالية العالمية خاصة الناشئة منها من خلال تحول النقد المصدر إلى أموال ساخنة تجوب أسواق العالم للمضاربة وايجاد فقاعات اقتصادية في أسعار الأصول وسيادة المضاربات في الاقتصاد الدولي أكثر من الاستثمار .

الحرب التجارية

1- مفهوم الحرب التجارية

هو مصطلح يشير إلى حالة تنافس تتحول الى حالة صراع بين دولتين تقوم احداهما بفرض رسوم جمركية أو قيود تجارية على دولة ما ، الامر الذي يدفع الدولة الأخرى الى اتخاذ نفس الخطوات وذلك بفرض قيود تجارية أخرى ، وقد تعرف بالاتجاه نفسه فالحرب التجارية هي نزاع اقتصادي ناتج عن الحمائية الشديدة التي تقوم فيها الدول برفع أو إنشاء تعريفات أو حواجز تجارية أخرى ضد بعضها بعض استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر .

الحروب التجارية هي تعبير مركز لسياسة الحمائية التجارية وإحدى آثارها ، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية . تستخدم في هذه الحروب عادة الرسوم الجمركية إضافة إلى الإجراءات الأخرى غير الجمركية مثل حصص الاستيراد والشروط الإدارية وغيرها بهدف إعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين ، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من صادرات الدولة للنفاذ إلى أسواقهم . كما تهدف الحروب التجارية إلى حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية ، علاوة على تقليل العجز التجاري .

2- مبادئ الحروب التجارية

تهدف الحروب التجارية إلى تحقيق أقصى ثروات بأقل تكلفة أو خسائر ، مما يحقق قوة اقتصادية وسياسية . وتقوم الحروب التجارية كغيرها من الحروب على وضع خطة للولوج إلى الأسواق المستهدفة على بعض المبادئ التي تساهم في تجسيد تلك خطة و تتمثل المبادئ في الاتي :

أ- تقسيم السوق المستهدف إلى شرائح و قطاعات حسب الدخل و التعليم و المهن إما جغرافيا أو سلوكيا أو ديموغرافيا .

ب- استخدام حوافز القيمة لفئات السوق المستهدف .

ج- تحديد قنوات التوزيع و المنشآت التسويقية التي تنفذ خطة اختراق السوق .

د- السيطرة على منافذ التوريد واللوجستيات .

ه- تحقيق آليات المنافسة في كل سوق مستهدف .

و- استخدام تكنولوجيا شبكات المعلومات التي تقود مستويات الانتاج و الاتصالات و الأسعار و مراكز التخزين و التسويق عالميا .

ز- جمع المعلومات عن السواق الدولية عن طريق الانترنت و بحوث المستهلك و الإعلانات .

وبالفعل و بتزايد الممارسات الحمائية الانطوائية وتعدد الاتفاقات الثنائية أو المجمعية على حساب ما نصت عليه الاتفاقيات العالمية . واحتدام النزاعات التجارية بين الدول والتي لقت ترجمتها في ممارسات ثأرية عبر الرسوم الجمركية و الإجراءات غير الجمركية .

حيث أن الدول المتقدمة لا تلتزم دائما بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتي أعدت منذ البداية لكي تخدم مصالح هذه الدول حيث تتعمد خرق الالتزامات والعهود مع غيرها بالتوجه نحو ما يخدم أهدافها التجارية ، وتؤدي المنافسة الشرسة إلى توسيع نطاق الحرب التجارية داخل السوق الواحد أو بين الأسواق المختلفة ، وقد تشمل الحرب التجارية سلعة واحدة أو عدد من السلع أو الخدمات و قد يكون نطاق الحرب التجارية محدود أو واسع ، و تغطى قطاع اقتصادي واحد أو عدة قطاعات .

ويأخذ الخلاف التجاري بين الدول المتقدمة في الصناعات كثيفة التكنولوجيا عدة أشكال من بينها الصراع على الوصول إلى الأسواق ، والإغراق ، وقواعد المنشأ ، وحصص الاستيراد ، والتوريد الحكومي ، وأوجه الدعم الصناعي والأهداف الصناعية ، والمواصفات القياسية (المعايير) والاختبار ، وحماية حق براءات الاختراع .

3- توسع الحروب التجارية

كما في الحروب العسكرية تتوسع الحروب التجارية ، ويكون توسعها إما أفقيا أو رأسياً :

أ- التوسع الأفقي للحروب التجارية : و عادة ما يؤدي التوسع الأفقي إلى توسع جغرافي و يضم أكثر من سوق واحد داخل الدولة الواحدة أو عدة دول ، وتتم عن طريق الدخول لأسواق الدول النامية مثال على ذلك :

* الفروع و التوكيلات
* المشروعات المشتركة (الشراكات الاقتصادية)
* المقاولات الاجنبية
* التشابكات الأفقية للأنشطة الاقتصادية
* الأسواق المركزية التي تقضي على فرص المشروعات التجارية الصغيرة

ب- التوسع الراسي للحروب التجارية : تسعى الدول الراغبة في السيطرة عن طريق الحروب التجارية إلى الاستحواذ على أحد القطاعات بكل مكوناته مثال قطاع البترول من حيث الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والتكرير والتصنيع والتسويق والنقل وغيرها . ثم الدخول إلى السيطرة على بدائل البترول من الطاقة المتجددة مثال على ذلك محطات الطاقة النووية والكهرباء وتوليد الطاقة من الرياح والمياه والطاقة الشمسية وغيرها . أو قطاع البنوك و أسواق المال أو قطاع الصناعة و غيرها .

الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

1- نشأة وتطور العلاقات الصينية الأمريكية

تعود بداية العلاقات الصينية- الأمريكية لزمن وصول أول سفينة تجارية أمريكية إلى الصين عام 1784 وقد حملت معها التجار الأمريكيين ، ولفترة ليست بقصيرة استمرت العلاقات (الصينية الأمريكية) من حيث محتواها التجاري إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة أداة لسياستها اتجاه الصين ، ففي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وأثناء مدة رئاسة جاكسون الذي كان يسعى لإيجاد فرص تجارية في الشرق الأوسط وضع بنود أول اتفاقية تجارية بين الطرفين تؤكد على التبادلات التجارية الثنائية .

أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأمريكية- الاسبانية عام 1898 عززت ميل الولايات المتحدة الأمريكية نحو التصرف كقوة عظمى ليساعد هذا على الدخول إلى الصين في وقت لاحق عبر سياسية الباب المفتوح ، حيث نمت العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدولتين على آثر الثورة الفلبينية ضد النفوذ الأمريكي عام 1899 وعام 1901 التي حولت الفلبين إلى محمية أمريكية ، وعلى أثر ذلك طورت أمريكا تعاملها من الصين ضمن نطاق تم تسميته (معاملة الأوامر) الذي استمر العمل به حتى عام 1940 ، افاد هذا النظام إلى ضرورة عدم وقوع الصين تحت سيطرة أجنبية وتحويلها في الوقت ذاته سلميا إلى دولة صديقة . وعلى الرغم من دخول أمريكا والصين في علاقات اقتصادية واسعة أشهرها بلوغ مشاركة الصين

في عام 1922 في الميزان التجاري الخارجي الأمريكي بنسبة 20% ، ولقد أدى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة العزلة في المدة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، إلى الحد من تطور العلاقات بينهما ، وقد ظهرت العلاقات ما بين (أمريكا والصين) واضحة أثناء فترة العدوان الياباني على الصين عام 1931 . توصف العلاقة (الصينية – الأمريكية) بأنها علاقة معقدة ومليئة بالتناقضات فعلى الرغم من تنافس القوتين (الصينية والأمريكية) فأنها بحاجة إلى بعضها البعض كما أن علاقات التبادل التجاري هامة جدا للطرفين ، إذا تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية وفي المقابل تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك تجاري للصين ومصدرا مهما للاستثمار ، وتصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية . لقد نجحت الصين في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح إذ أصبحت الصين رابع أقوى اقتصاد في العالم وثالث أقوى دولة تجارية وبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني 10% خلال العقود الثلاثة الماضية و أرتفع حجم أسهمها في التجارة الدولية بنسبة 12% كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الصين عام 2009 إلى 2 ترليون دولار لتصبح القوة الساعية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي ، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

ومع تنامي قوة الصين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من الاحتمالات المفتوحة لتلك القوة وما يعزز ذلك اختلاف القيم الصينية عن القيم الأمريكية فمعظم سكان الصين لا يزالون يحملون القيم الصينية التقليدية ، تلك القيم التي صقلتها رواسب التاريخ والقائمة على رفض الأجنبي . لذا يمكن القول أن محاولة تحجيم الصين هي أسوء ما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية فعله ، وسيضعف الانفاق العسكري الكبير من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة اقتصاديا وأسوء من ذلك فأنها ستشجع الصين على أن تصبح عدوانية وسيقود ذلك إلى سباق تسلح لا يريده أي من الطرفين وهو بذاته قد يزيد من فرص العنف .

مع نهايات القرن التاسع عشر ، عندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وانفتحت على آسيا ، وبحكم الوجود الاوروبي في شرق آسيا فقد دعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تطبيق ما يعرف بسياسة الباب المفتوح ، ثم بدأت الدخول إلى الصين خلال المدة التي زامنت الحرب العالمية الثانية ، ودعمت الصين لأنهاء الاحتلال العسكري الياباني لأجزاء من شرق البلاد ، ثم دعمت تولي الصين مقعد دائم في مجلس الامن عام 1945 ، الا انه بتولي الشيوعيين الحكم وانفصال الصين الوطنية (فرموزا) عام 1949 اتجهت العلاقات بين البلدين إلى التأزم ، وانخرطت الصين بالمعسكر الشيوعي في الحرب الباردة ، وحدث صدام في العلاقة بين البلدين أبان الحرب الكورية في الخمسينات ، وفي حرب فيتنام في نهاية الستينات من القرن الماضي ، ولكنه في مطلع السبعينات حدث تحول في العلاقات الثنائية ، عندما استغل الطرفان

المتغيرات الدولية والإقليمية ، فتأزم علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي ، دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى البحث عن خيارات داعمة في علاقاتها مع الصين في البيئة الدولية ، وكانت زيارتي وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ثم الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين في عامي 1971 و 1972 عامل دفع في العلاقات الثنائية وتحقيق تسويات إقليمية في قضية (تايوان والازمة الفيتنامية) والدفع بتوسيع العلاقات الثنائية لتصل إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية عام 1979 ، ولتتصاعد العلاقات في مجالات اخرى وبسرعة خلال المدة بين 1979-1989، فوصلت التبادلات التجارية من نحو 1.2 مليار دولار عام 1980 إلى نحو 21.6 مليار دولار عام 1989 ، والتبادلات العسكرية (صادرات اسلحة أمريكية وتكنولوجيا أمريكية متقدمة) إلى نحو 1.3 مليار دولار عام 1989 ، والى التوسع بالبعثات الدراسية الصينية في الولايات المتحدة الامريكية من نحو الف طالب صيني إلى نحو تسعة الاف طالب عام 1989 ، فضلا عن تدفق السياح الأمريكان للصين ، ورغم التوتر الذي صاحب العلاقات الثنائية في المدة بين 1989-1994 بسبب احداث (تيان ان مين) للطلبة الصينيين المطالبين بتطبيق الديمقراطية في الصين والتي جابهتها الحكومة الصينية بعنف مبالغ فيه ، والتي عدتها الولايات المتحدة الامريكية تعدي صيني رسمي على حقوق الانسان والحريات العامة ، الا ان العلاقات عادت إلى التوسع السريع منذ عام 1995 .

2- حرب الملكية الفكرية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

تعرف الملكية الفكرية على إنها إبداعات العقل ونتاج فكر الإنسان من اختراعات ونماذج صناعية ومصنفات أدبية وفنية وشعارات ورموز وأسماء وصور مستخدمة في التجارة . والملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية يحصلون عليها نتيجة ابتكارهم أو اختراعهم . ويرمي نظام الملكية الفكرية كما ورد في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح جمهور العالم ، وإتاحة بيئة تساعد على الازدهار والابتكار والإبداع . إذ يشهد العصر الحالي تطورا تكنولوجيا هائلا متمثلا بثورة الاتصالات ونقل المعلومات عبر شبكة الانترنت وغيرها ، إذ أصبح الانترنت هو المكان الذي تخزن فيه المعلومات وابتكارات الأشخاص وان اي شخص يحاول أن يستنسخ او يستعير هذه الاعمال او المعلومات عبر الانترنت وأعمالهم دون موافقة منهم فهو ينتفع من الملكية الفكرية وهذه الاختراعات هو ما يسمى بالقرصنة وان مفهوم القرصنة يتضمن ايضا تقليد البضائع والمنتجات وتزيفها فضلا عن تهريبها دون اذن مالكه .

القرصنة تتضمن أيضا تقليد البضائع والمنتجات وتزييفها فضلا عن تهريبها دون أذن مالكيها وبالتالي تمثل القرصنة سلوك غير شرعي يقوم به أفراد أو منظمات وربما دول من أجل تحقيق أهدافها تتمثل بالاستفادة من التكنولوجيا الموجودة لدى الآخرين والاطلاع على أسرار الغير بصورة غير مشروعة .

حيث يعد التطور الحالي سلاح ذو حدين في إطار قضية حقوق الملكية الفكرية ، حيث تتيح الشبكات المعلوماتية سرعة توفير ونقل المنتجات الثقافية بأنواعها في أقل وقت ممكن ولكن بالمقابل تتفاقم مشكلات القرصنة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية وانتشار تقليد السلع والعلامات التجارية الشهيرة على المستوى العالمي وتزداد الحاجة إلى دعم نظم حقوق الملكية الفكرية كلما زادت وتيرة التقدم التكنولوجي حيث تهدف نظم الملكية الفكرية إلى دعم الابتكار والتطور وتعد بمثابة أداة تشريع وتنظيم التجارة وتبادل المعلومات ، ولقد انعكس التطور التكنولوجي بصورة كبيرة على تطوير أدوات التجسس المالي والاقتصادي فلم تعد محاولات التجسس من خلال جمع المعلومات عبر الموقع الالكتروني للشركات أو تجنيد أحد موظفي الشركة بل يمكن اختراق شبكة المعلومات الخاصة بالشركة المستهدفة لمعرفة ميزانيتها وعدد موظفيها وبراءات الاختراعات التي حصلت عليها واسرار تطوير صناعتها واستراتيجيتها التفاوضية مع عملائها دون وجود خسائر كبيرة تذكر ، فقد يحدث ذلك دون أن تدرك الشركة المستهدفة إنها ضحية لعملية اختراق وحتى إذا أدركت فهنالك صعوبة تحديد مصدر الهجمات الحقيقي كما أن الشركات الكبرى التي تتعرض للاختراق وسرقة المعلومات قد لا تستطيع أن تعلن ذلك في وسائل الأعلام أو حتى إبلاغ الأجهزة الرسمية للحفاظ على منتجاتها من السرقة وذلك من أجل الحفاظ على صورتها أما عملائها سواء كانوا من داخل الحكومة أو خارجها .

وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية من اختراق شبكات شركاتها عبر الفضاء الالكتروني بهدف سرقة المعلومات التجارية وبراءات الاختراعات وتصنف الصين على انها أبرز القراصنة الالكترونيين الذين يعملون على جمع معلومات اقتصادية واستخباراتية عن أمريكا ، إذ تعد الصين أرض مصانع العالم ومركز العالم لتجارة البضائع المقرصنة المزيفة التي تصل قيمتها الى ما يقرب من 250 مليون دولار في السنة وتقدر حصة الصين من تجارة القرصنة والتزييف إلى 800 مليون دولار ، وأن اعتماد اقتصاد الصين على قراصنته اعتمادا عظيماً حقيقة كبرى لا يمكن تجاهلها فهم يوفرون للناس بضائع أسعارها رخصيه وغالباً ما تكون تلك البضائع المقرصنة أدوية أو أجهزة طبية وكتب مدرسية ، مما دفع الحكومة الصينية إلى فرض قانون يمنع النسخ والتزوير ، وأنشأت محكمة خاصة لمحاكة من يقوم بمثل هذه الأنشطة ، ويذكر بعض الخبراء أنه ليس هنالك ميزة للسلطات المحلية في الصين لمكافحة

أعمـال القرصنة و النسخ حيث توفر هذه الأنشطة وظـائف للسكان المحليين ، إلا أن منـذ انضمام الصـين إلـى منظمة التجارة العالميـة عـام 2001 غيـرت الصين قوانينهـا وأحكامهـا التـي تتعلـق بمحـالات مثـل التجـارة الحـرة والاستثمار الأجنبـي وحمايـة الملكية الفكرية وكذلك مقاومة الإغراق وتسوية النزاعات حيث تعمل منظمة التجـارة العالمية على تسوية المنازعات التـي تـحـدث بين دول الأعضاء في المنظمـة وأن طبيعـة هـذه المنازعـات هـي منازعات تجارية وان تسويتها يتطلب المرونة والتنازلات دون الاعتماد علـى حلـول قانونيـة ثابتـة وكـان القصور في وضع قواعد حاسمة لتسوية النزاعات بين الدول قد دفع الدول إلى اتخاذ مواقـف ضـد بعضـها وعقوبـات منفردة بحجـة المحافظـة علـى مصـالحها التجارية والاقتصادية ولحماية الملكية الفكرية وعوائدها التجارية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكيـة التـي كـانـت مـن أكثـر الدول استخداماً لمثل هذه الإجراءات العقابية الفردية بموجب أحكام قانونها التجاري . إذ تمثـل قضية حقوق الملكية الفكريـة أحـد مصادر التوتر في العلاقات التجارية الصينية ـ الأمريكيـة وتضاعفت اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية المتكـررة للصين لاسيما في عهد الرئيس ترامب بانتهاك حقوق الملكية الفكريـة حيـث بلـغ تقليد البضائع حدا غير مقبول من الجانب الأمريكي وبالتالي فرضـت الولايات المتحدة الأمريكية ضـريبة على وارداتهـا كـأجراء عقابي ، حيث تم الحكم في عام 2010 في سبعة قضايا تجـسـس اقتصادي ، كـان ستة منها ذات صلة بالصين اذ قام القراصنة باختراق وسرقة بيانات وتصاميم سرية تعود لشركات أمريكية كانت تعمل في الصين ومنها شركة (ويستنج هـاوس) التي كانت متعاقدة لبنـاء أربع محطات لتوليد الطاقـة فـي الصـين وشركة (سولارورلد) للطاقة الشمسية وشركة الحديـد الأمريكيـة وشـركة (الكو) للامنيوم . وتواجـه الصـين الاتهامـات الأمريكيـة بالإنكـار التـام وتؤكـد إنهـا أيضـاً ضـحية لعمليـات الاختراق الالكترونـي ، إذ يمكـن للحكومـة الصينية أن تفصـل الصـين عـن الشبكة العالميـة للانترنـت فـي حـال تعرضها لأي هجـوم الكترونـي كمـا أكـدت شركة (مايكروسوفت) في تقرير صـادر علـى مـدونتها الالكترونية أن الصين هي أقـل الـدول تعرضا للإصابة ببرمجيات خبيثـة . وكذلك سرقة الصين الحقوق الملكية الفكرية لشركات أمريكيـة وهـي شـركـة فـي بكـين (التـور بينـات) الرياح ، تـم اتهامهـا بسرقة أسرار تجاريـة مستخدمة اكـواد سـرية مسروقة مـن شـركة أمريكيـة وقـال الخبراء أن التكلفـة مرتبطـة بسرقة الأسرار التجارية وبلغت القيمـة الماديـة لأجمـالي الأسرار التجاريـة المسـروقة مـا بـين 180 مليون دولار وتصل إلى 540 مليـون دولار سنويا وأن هذه الأرقـام تـزداد لأن الصين ضـاعفت مـن سياستها للاستحواذ على التكنولوجيـا الأجنبية للمعلومات .

كذلك هنالك مشكلة شركة (جوجل) التـي كـان لهـا منـافس في مجال الخدمات البحثيـة داخـل الصين وهـي شـركة (بايدو) الصينية فلقد استحوذت على 80 % من السوق العالميـة عقب انسحاب شركة (جوجل) ، أن

قدرة (بايدو) على تعزيز تفوقها في السوق على حساب شركة (جوجل) قد جاء من خلال اطلاعها على الثقافة الصينية لكونها شركة صينية أصلا الأمر الذي مكنها من أن تتفوق على الشركات الأخرى في الأسواق الصينية إلا أن البعض قد وجهوا انتقادا شديدا لشركة (بايدو) بسبب ممارستها التي تثير الشك في أنشاء روابط لملفات موسيقية مسروقة ، ولقد أثبتت بعض الاختبارات الحديثة التي أجريت من أجل مقارنة بين (بايدو) و (جوجل) أثبتت هذه الاختبارات أن (جوجل) تقدم للمستخدم نتائج أفضل إلا أن (جوجل) لم تستسلم إذ قامت بإنشاء فرع لها في الصين وعينت (كالي فولي) رئيسا له ولكي تقوم شركة (جوجل) بأنشاء شركتها على الأراضي الصينية لابد أن تستحصل موافقة الإدارة العليا لشركة (جوجل) في الولايات المتحدة الأمريكية على الرضوخ لرقابة الحكومة الصينية على موقعها وهذه الامر وضع (جوجل) على قدم المساواة مع موقع (بايدو) الذي رضخ لرقابة الحكومة الصينية منذ بدايتها . وبذلك تبقى قضية حقوق الملكية الفكرية إحدى القضايا الخلافية التي عادة ما تظهر الى السطح فتساهم في توتر أجواء العلاقات الامريكية الصينية .

3- حرب التعريفات الجمركية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تعد الصين اليوم واحدة من أهم القوى الصاعدة في مختلف المجالات ، والدولة المرشحة بقوة خلال المرحلة القادمة لتكون المنافس للولايات المتحدة الأمريكية ، والمهددة لمكانتها كقطب أوحد في اقتصاد العالم ، بجانب تمكنها في مجالات التصنيع والابتكار والإنتاج وبالتالي المنافسة في المجالات التجارية والصناعية ، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدارك ذلك بإيجاد عقبات تحد من صعودها ، وتبدأ من خلال تهديدات الرئيس الأمريكي " ترامب للصين حيث قال (إن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي) . مما دفع ترامب إلى تبني سياسة فرض تعريفات جمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين مما يؤدي ذلك إلى اندلاع (حرب تجارية) بين الطرفين والتي يراها البعض أكبر خطر يهدد الاستقرار العالمي في السنوات القليلة القادمة ، أن انخفاض أسعار السلع الصينية في الأسواق الأمريكية لتكون أرخص نسبيا من السلع الأمريكية قاد ذلك إلى أن يدفع المستهلكون الأمريكيون كمارك للسلع الصينية تصل إلى 500 مليون دولار سنويا . وفي السنوات الأخيرة تصاعدت المشاحنات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب العديد من القضايا ومنها قضية العجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين ، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تقيم عملتها بأسلوب غير واقعي وبأقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الصادرات الصينية على اكتساب ميزة تنافسية للدخول للأسواق العالمية بأسعار منخفضة الأمر

الذي يؤثر على منتجات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى على منافستها عالميا ، فطالبت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان ترامب من الصين بتحسين عملتها بالمقارنة مع الدولار الأمريكي ، فحين هدد الكونغرس بفرض رسوم جمركية مرتفعة على صادرات الصين وهذا ردا على فجوة الفائض التجاري ، بهدف محاصرة الصادرات الصينية خاصة بخصوص (اليوان) الذي أثر سلبا على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية التنافسية والتي عرقلة عملية النمو والتبادل التجاري بين البلدين . وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من دول العالم (الصين) بأنها تغرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة وهذا يؤدي إلى تشويه التجارة العالمية ويحد من المنافسة ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة سواء كانت شركات محلية أو منتجة أو شركات مصدرة للأسواق ، وأصبحت قضايا الاغراق ضد الصين تمثل 12% من إجمالي قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية .

أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين حتى وأن لم تكن فعالة بالكامل أو تقليدية فأنها تبقى خيارا مفضلا للولايات المتحدة الأمريكية عندما تكون المخاطر وسوء الفعالية من حيث التكلفة ، وتزداد حدة الاعتماد الاقتصادي (الصيني - الأمريكي) المتبادل ، اذ ان خسارة الايرادات من التصدير بالنسبة للصين وخسارة الوصل الى الفرص التربوية والعلمية المرتبطة بالتكنولوجيا في الخارج ونقل التكنولوجيا والواردات ذات الأهمية الكبيرة (النفط والأغنية والسلع) سوف يكون له تأثيرا كبيرا على استقرارهما الاقتصادي ، وبعبارة أخرى أن حرب اقتصادية ضد الصن التي تعد احد الدائنين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ومصدر السلع المصنعة ، وأن حريا كهذه ستؤدي على الأرجح إلى انقباض عالمي أسوء بدرجة كبيرة من ذلك الذي حصل في 2008- 2009 .

لقد شهدت العلاقات الصينية الأمريكية توترا شديدا خاصة مع تبني إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نهجا متشددا للغاية إزاء التعامل مع الصعود التنافسي لبكين على الساحة الدولية ومحاولة فرض مزيد من الضغوط عليها سواء فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين أو بالتطور التكنولوجي الصيني إذ حاول ترامب توجيه ضربات قوية للصين تمثلت في فرض التعريفات الجمركية من جانب واحد ، وجهود دبلوماسية كبيرة لمنع اعتماد تقنيات صينية مثل (Huawei)في دول حليفة مثل بريطانيا وعلاوة على منع شراء التكنولوجيا الأمريكية والأوربية من قبل جهات صينية ، وتتخذ العديد من التدابير لوقف الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الضغط على الحلفاء من أجل تبني رؤية مماثلة لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين . وفي الأول من حزيران عام 2017 أعلن الرئيس الأمريكي ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس للتغير المناخي وهي اتفاقية مهمة التي وقعت في 2015 لمكافحة تغير المناخ إذ قال ترامب مستخدما عبارته

الأكثر شيوعاً (أمريكا أولا) أن اتفاقية باريس تقوض الاقتصاد الأمريكي وستكلفه وظائف وستضعف السيادة الوطنية الأمريكية قائلا (لا نريد أن يهزا بنا الزعماء الأخرون والدول الأخرى بعد اليوم) وعن الصين أكد ترامب حينها أن نفس الدول التي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية البقاء في الاتفاقية هي الدول التي تكلف الولايات المتحدة الأمريكية تريليونات الدولارات من خلال ممارسات تجارية قاسية وذلك في إشارة إلى الصين وكان ترامب قد صرح أن التغير المناخي يشكل مفهوما اخترعته الصين لجعل الشركات الأمريكية أقل قدرة على المنافسة .

تهدف سياسة ترامب للتعريفات الجمركية إلى تشجيع المستهلكين على شراء البضائع الأمريكية من خلال جعل السلع المستوردة أغلى ثمناً ، وحتى الآن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية على نحو (250) مليار دولار من البضائع الصينية وقد ردت الصين بفرض رسوم تبلغ (10) مليار دولار من المنتجات المصدرة الأمريكية ، وفي وقت سابق أعلنت الصين عزمها على فرض رسوم على مجموعة من السلع الأمريكية ومن بينها الخضراوات المجمدة والغاز الطبيعي في خطوة أعقبت قرار واشنطن على زيادة الرسوم المفروضة على واردات الصين .

وحذرت الصين بأنها سترد بتدابير وقائية تجارية جديدة إذا استمرت الولايات المتحدة الامريكية في هذا النهج ، بعد ساعات من التهديد وضع الرئيس ترامب تعريفات إضافية بقيمة (100) مليار دولار على السلع الصينية وأضاف إننا لسنا في حرب تجارية مع الصين إنما يوجد لدينا عجز في الميزانية بقيمة (500) مليار دولار ، وكذلك فرض ترامب عقوبات على سرقة الملكية الفكرية من خلال فرض تعريفات جمركية وصلت إلى (50) مليار دولار على الواردات الصينية ، عندما بلغت هذه التعريفات ذروتها عام 2019 ردت الصين فورا بفرض تعريفات جمركية مماثلة على السلع الأمريكية ، وأن استمرار هذه الحرب التجارية سوف يؤدي إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 9.2 % .

4- التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

يوضح الجدول (1) صادرات واستيرادات البلدين من السلع والخدمات والميزان التجاري بينهما ، اذ كانت التجارة الخارجية بين البلدين في عام 1990 بمقدار 4.8 مليار دولار صادرات امريكية الى الصين (التي تمثل استيرادات الصين من امريكا) ، وبلغت صادرات الصين 15.2 مليار دولار الى امريكا (تمثل استيرادات امريكا من الصين) لنفس العام ليكون الميزان التجاري بينهما لصالح الصين بفائض 10.4 مليار دولار . ويلاحظ ان التجارة البينية بين امريكا والصين نمت بشكل كبير حيث ان الصادرات الصينية الى امريكا اكبر بكثير من الاستيرادات الصينية من امريكا ، ليكون الميزان التجاري بعجز مزمن (سالب) ومستمر لصالح الصين طيلة المدة 1990-2019 .

الجدول (1) الميزان التجاري للولايات المتحدة الامريكية والصين للمدة 1990-2019 مليار دولار

السنوات	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	الميزان التجاري
1990	4.8	15.2	-10.4
2000	16.3	100.1	-83.8
2004	34427.8	196682	-162254.2
2005	41192	243470.1	-202278.1
2006	53673	287774.4	-234101.4
2007	62936.9	321442.9	-258506
2008	69732.8	337772.6	-268039.8
2009	69496.7	296373.9	-226877.2
2010	91911.1	364952.6	-273041.5
2011	104121.5	399371.2	-295249.7
2012	110516.6	425619.1	-315102.5
2013	121746.2	440430	-318683.8
2014	123657.2	468474.9	-344817.7
2015	115873.4	483201.7	-367328.3
2016	115594.8	462420	-346825.2
2017	129797.6	505220.2	-375422.6
2018	120148.1	539675.6	-419527.5
2019	106626.8	452243.4	-345616.6

5- نهج الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات التجارية مع الصين

اتخذت إدارة ترامب عددا من الخطوات فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وفي أول اجتماع رسمي لهم كرؤساء دول في أبريل عام 2017 ، أعلن الرئيس ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ عن تأسيس خطة مائة يوم حول التجارة بالإضافة إلى منتدى جديد رفيع المستوى يسمى (الحوار الشامل بين الولايات المتحدة والصين) . ولكن بعد الاجتماع أكد الرئيس ترامب على التحديات الناجمة عن

تدخل الحكومة الصينية في اقتصادها ، وأثار مخاوف خطيرة حول تأثير التكنولوجيا الصناعية والزراعية في الصين والسياسات الإلكترونية على الوظائف والصادرات الأمريكية . وشدد على ضرورة أن تتخذ الصين خطوات ملموسة لتهيئة ساحة العمل للعمال الأمريكيين ، مؤكداً مرارا على الحاجة إلى الوصول المتبادل إلى الأسواق .

في 11 مايو عام 2017 ، أعلن الجانبان أن الصين ستفتح أسواقها أمام اللحوم الأمريكية ومنتجات التكنولوجيا الحيوية وخدمات التصنيف الائتماني وخدمات الدفع الإلكترونية والتأمين على السندات والتسويات . ووافقت الولايات المتحدة على فتح أسواقها أمام الدواجن المطبوخة الصينية ، ورحبت بمشتريات صينية للغاز المسال في الولايات المتحدة . وبعد الاجتماعات المتعددة بدأ الرئيس ترامب يشير إلى أنه سيربط السياسة التجارية الأمريكية تجاه الصين بالاستعداد الصين للضغط على كوريا الشمالية لكبح برامجها النووية والصاروخية .

وقد اتخذت إدارة ترامب عددا من الإجراءات التجارية التي أثارت التوترات مع الصين في الأشهر الأخيرة ، ويمكن أن تؤدي إلى سلسلة من الانتقام المتبادل وإلى حروب تجارية واسعة على المستوى العالمي . وتشمل هذه التدابير استخدام الإجراء التجاري بموجب المادة 301 ضد سياسات الصين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتعريفات الجمركية بموجب المادة 232 على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم .

وفي 14 أغسطس عام 2017 أصدر الرئيس ترامب مرسوماً رئاسياً يوجه الممثل التجاري الأمريكي لتحديد ما إذا كان يجب عليه إطلاق تحقيق من المادة 301 في حماية الصين تجاه حقوق الملكية الفكرية الأمريكية (IPR) وسياسات نقل التكنولوجيا القسرية ، لتحديد تأثيرها على المصالح الاقتصادية الأمريكية. وفي 18 أغسطس عام 2017 أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي أنه قد أطلق قضية المادة 301 ضد الصين ، وهي أول استخدام للمادة منذ عام 2010 . وكان الرئيس ترامب قد وقع في 22 مارس عام 2018 مذكرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق المادة 301 ، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف العدوان الاقتصادي للصين ، وحددت المذكرة أربع سياسات عامة ذات صلة بحقوق الملكية الفكرية . لتبرير عمل الولايات المتحدة في إطار المادة 301 وهي :

أ- يستخدم متطلبات المشروع المشترك ، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ، وعمليات المراجعة الادارية والترخيص لفرض أو الضغط على نقل التكنولوجيا من الشركات الأمريكية .

ب- يستخدم عمليات الترخيص التمييزية لنقل التقنيات من الشركات الأمريكية إلى الشركات الصينية . ج- يوجه ويسهل الاستثمارات وعمليات الاستحواذ التي تولد نقل التكنولوجيا على نطاق واسع .

د- إجراء ودعم التطفل السيبراني في شبكات الكمبيوتر الأمريكية للوصول إلى معلومات تجارية قيمة .

وأصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي دراسة من 215 صفحة حول سياسات حقوق الملكية الفكرية الصينية التي تؤثر سلباً على أصحاب المصلحة في الولايات المتحدة الامريكية ، وبشأن الخسائر في الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 50 مليار دولار سنويا . بموجب إجراء المادة 301 اقترحت الإدارة أن تقوم بتطبيق تعريفة جمركية بنسبة 25% على واردات صينية معينة (وهو ما يمكن مقارنته بالخسائر التجارية الأمريكية) ، بما في ذلك أجهزة التلفزيون الملون وأجزاء الآلات والأجزاء الكهربائية والسيارات ، والشروع في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد ترخيص التكنولوجيا التمييزية للصين (وهو ما فعلته في 23 مارس عام 2018) ، واقتراح قيود استثمارية جديدة على الجهود الصينية للحصول على تكنولوجيا أمريكية حساسة . وفي إعلانه في 22 مارس حول المادة 301 والصين أكد الرئيس ترامب أن هناك سرقة هائلة في الملكية الفكرية ، وتقدر بمئات المليارات من الدولارات ، ومع ذلك فقد أشار إلى قضايا أخرى غير متعلقة بحقوق الملكية الفكرية . وقال إن الولايات المتحدة لديها عجز تجاري مع الصين وصفه بأنه أكبر عجز في أي بلد في تاريخ عالمنا وطالب الرئيس تخفيض العجز التجاري على الفور بمقدار 100 مليار دولار . وأكد كذلك على أن التجارة يجب أن تكون متبادلة مدعيا أن الولايات المتحدة ادخلت تعريفة استيراد 2% على السيارات الصينية ، بينما فرضت الصين تعريفة جمركية بنسبة 25 % .

قد انتقدت الصين بشدة الإجراءات الأمريكية المتصلة بالمادة 301 في 24 مارس عام 2018 ، وأكدت وزارة التجارة الصينية أن الولايات المتحدة تتجاهل جهود الصين لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية متجاهلة قواعد منظمة التجارة العالمية ، وإنها نزعة أحادية وحمائية تجارية تعارضها الصين بشدة . هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة لا تفضي إلى مصالح الصين ولا مصالح الولايات المتحدة كما تتعارض مع المصالح العالمية وهي سابقة سيئة للغاية ، ولن تقف الصين مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أضرار في امتلاك الحقوق والمصالح المشروعة وهي على استعداد تام للدفاع عن مصالحها المشروعة . وفيما يتعلق بالمادة 311 ، ذكرت الصين بوضوح موقفها بأنها لا تريد خوض حرب مشروعة وان لا تجر العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية للخطر . في 3 أبريل عام 2018 أصدر الممثل التجاري الأمريكي قائمة بالتعريفات الجمركية المقدرة بنسبة 25% على المنتجات الصينية بقيمة حوالي 50 مليار دولار . وذكر أن التعريفات المقترحة تستهدف المنتجات الصينية في القطاعات المتعلقة بالسياسات الصناعية الصينية للتكنولوجيا العالية مثل (صنع في الصين عام 2025) حدد الممثل التجاري الأمريكي مجال الفضاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والآلات كقطاعات استهدفتها قائمة المادة 301 .

قامت الصين في 4 أبريل عام 2018 بوضع قائمة تستهدف مختلف المنتجات الأمريكية بما في ذلك فول الصويا والطائرات والمركبات وقطع الغيار ، والتي ستخضع لتعريفة جمركية بنسبة 25% إذا دخلت تعريفة المادة 301 من الولايات المتحدة حيز التنفيذ . وفي اليوم نفسه بدأت الصين في قضية تسوية نزاعات منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة بشأن إجراء المادة 301 . في 5 أبريل 2018 طلب ترامب من الممثل الأمريكي أن يقترح تعريفات إضافية بقيمة 100 مليار دولار من المنتجات الصينية ، في نفس اليوم أصدر روبرت لايتايزر ممثل الولايات المتحدة بيانا حول طلب الرئيس ترامب ردا مناسبا لتهديد الصين الأخير بتعريفات جديدة .

وبخصوص المادة 232 الخاصة بفرض التعريفات على الصلب والألمنيوم ، فانه في 8 مارس 2018 أعلنت إدارة ترامب أنها ستفرض رسوم استيراد إضافية على الصلب بنسبة 25% والألومنيوم بنسبة 10% بناء على مبررات الأمن القومي بموجب قانون التجارة لعام 1962بصيغته المعدلة . ويبدو أن الصين كانت هدفا رئيسيا لهذا العمل لأنها تمثل نصف الإنتاج العالمي لكلا السلعتين وكانت ثامن أكبر مورد للصلب ورابع أكبر مورد للألومنيوم . في 26 مارس عام 2018 طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والألومنيوم ، بحجة أنها تدابير وقائية ليست مبررة لأسباب تتعلق بالأمن القومي . وأعلنت الصين في 1 أبريل 2018 أنها رفعت الرسوم بنسبة 15% إلى 25% على 128 منتجاً أمريكياً تغطي الواردات من الولايات المتحدة بما في ذلك منتجات الخنازير ، نفايات الألومنيوم والخردة ، والفواكه والمكسرات ، والتي بلغ مجموعها 3 مليار دولار في عام 2017 . في 9 أبريل بدأت الصين في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد استخدام الولايات المتحدة من تعريفات المادة 232 ، وتؤكد الصين أنه في حين تستخدم الولايات المتحدة حججاً للأمن القومي لتبرير فرضها لواجبات إضافية فإن إجراءاتها تشكل في الواقع تدبير ضمانات .

6- الآثار على الاقتصادين للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

أ- الآثار على الاقتصاد الأمريكي

يمكن النظر إلى آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الأمريكي من زوايا عدة ، اذ امتد الانخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين الى 11.2% في نهاية عام 2019 ، اي من 12 مليار دولار في عام 2018 إلى 10 مليار دولار في عام 2019 ، وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية والتي تقدر مجموعها بـ 110 مليار دولار ، وارتفاع الأسعار كون الشركات الأمريكية هي التي ستدفع الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على البضائع المستوردة من الصين خصوصا إذا لم

تعمل الشركات الصينية على تخفيض أسعار صادراتها وبالتالي هي التي ستتحمل أعباء سياسة الحمائية وتحملها على المستهلك الأمريكي ، الذي سيدفع هذه الرسوم بهيئة اسعار مرتفعة .

وتؤكد دراسة حديثة وجدت أنه خلال العام 2018 دفعت الشركات الأمريكية رسوماً بقيمة 12.3 مليار دولار وخسرت قرابة 6.9 مليار دولار من إجمالي مداخيلهم بسبب اضطرابات السوق التي خلفتها التوترات التجارية بين بلدهم والصين . كما كشفت الدراسة ان أسعار السلع المتأثرة قد استجابت بسرعة للرسوم الجمركية ، بزيادة تتراوح ما بين 10% و 30% ، وان القفزة في الأسعار كانت متناسبة مع مستويات الرسوم الجمركية ، وهذا يعني أن المشترين والمستهلكين والمستوردين الأميركيين استوعبوا الزيادة ، لكن هذا الارتفاع في الأسعار قد قاد إلى انخفاض الطلب على المنتجات الخاضعة للرسوم ، الأمر الذي أدى إلى تراجع القيمة الإجمالية للسلع الصينية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين 25% و 30% ، كذلك انخفض التنوع في السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة . وعلى العموم تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية التي تشتري المنتجات المستوردة 51 مليار دولار أي قرابة 0.27% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهريا في نهاية عام 2018 .

قدرت دراسة أخرى أثر التوترات التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد الأمريكي باستخدام مرونات التجارة في إطار نموذج التوازن العام وباحتساب عوائد الرسوم الجمركية ومكاسب المنتجين المحليين ، قدرت الخسارة في الدخل الحقيقي 7.2 مليار دولار ، أي قرابة 0.04% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من الرسوم الجمركية لم تكن كافية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمستهلكين والشركات على حد سواء فضلا عن الخسائر في التوظيف . من جهة أخرى فإن الارتفاع الحاصل في أسعار المنتجات المستوردة من الصين في السوق الأمريكية نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها يعني بالضرورة انخفاض مستوى رفاهية المستهلك الأمريكي والمتمثل بفاقد فائض المستهلك والذي يمثل الفرق في اسعار المنتجات الصينية المستوردة قبل وبعد قرض الرسوم الجمركية ، ويوضح الشكل الاتي لفاقد فائض المستهلك الامريكي نتيجة لفرض الرسوم الجمركية على الواردات الامريكية من المنتجات الصينية .

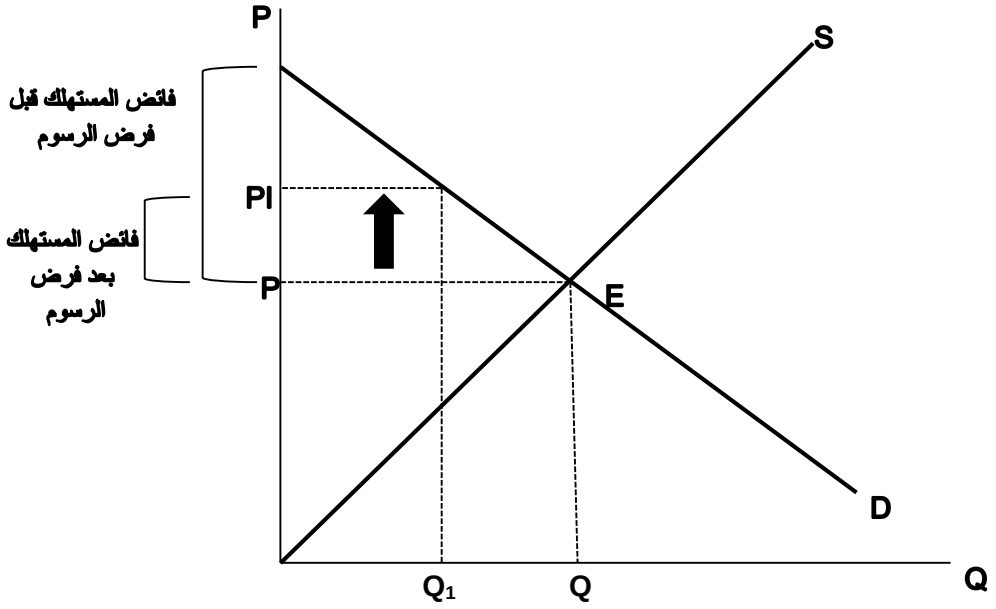

الشكل (1) فاقد فائض المستهلك الامريكي نتيجة فرض الرسوم الجمركية

ب- الآثار على الاقتصاد الصيني

تتمثل آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الصيني في تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة ، والتي تعد هذه الأخيرة أكبر سوق للمنتجات الصينية . وطبقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، انخفضت الصادرات الصينية من 53 مليار دولار في عام 2018 إلى 45 مليار دولار في عام 2019 ، أي بمعدل انخفاض بلغ 16.2% . ويشار إلى أن معدل النمو السنوي لمبيعات السيارات الصينية قد انخفض من 2.2% في عام 2017 إلى 8.4% في عام 2018 ، كما وصل معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي إلى أدنى مستوى له 0.1% في عام 2018 منذ عام 1998. ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الامريكية امام الشركات الصينية من ان تنفذ الى سوق تقنية الاتصالات الامريكية ، وقد ساهم هذا الوضع الى جانب عوامل أخرى . في هبوط أسواق البورصة الصينية ، وهو ما دفع بالحكومة الصينية الى مراجعة سياساتها الاقتصادية والنقدية لتكون أكثر تيسيراً (سياسة توسعية) من أجل تحفيز النمو لاسيما من خلال اجراء تخفيضات ضريبية بقيمة 298 مليار دولار ، إضافة إلى ما يتعلق بشرط الضمان على القروض .

فيما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية ، فان قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية . ولعل الأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها . هذه العوامل

وغيرها قد أثرت سلباً على معدل النمو الاقتصادي للصين والذي وصل خلال عام 2019 طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي إلى ادنى مستوى له 6.2% منذ عام 1990الذي كان بنسبة 3.9% .

ج- الآثار على الاقتصاد العالمي

تنتج عن التوترات التجارية ما بين القطبين المتنازعين آثاراً اقتصادية على الاقتصاد العالمي بحكم الروابط الاقتصادية للبلدين مع باقي دول العالم عبر عدد من القنوات من بينها الطلب الخارجي ، وأسعار النفط ، والأسواق الدولية ، وأسعار الفائدة . نظرياً بسبب ثقل الاقتصادين الأمريكي والصيني في التجارة العالمية (قرابة 46% من التجارة العالمية معا) ، فان التراجع الحاصل في أداءهما على ساحة التجارة العالمية ستؤثر حتما على معدلات النمو الاقتصادي العالمي . وبالتالي إذا ما اشتدت درجة التوترات التجارية بين البلدين وانتقاله إلى دول أخرى وكما تعمل راهناً إدارة ترامب بممارساتها الحمائية مع عدد من شركاءها التجاريين وخاصة الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك . فمن المحتمل ومع استمرار حالة الضبابية في الاقتصاد العالمي أن تخلف التوترات المذكورة ركوداً اقتصادياً في العالم . من جانب آخر ان الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على الصين بل تعدتها لتطال دول أخرى ، وكما حصل مع المكسيك وبعض دول الاتحاد الأوروبي وهؤلاء الشركاء يشكلون مجتمعين جزء مهما من الاقتصاد العالمي ، وبالتالي فان تأثر اقتصاداتهم بسبب تراجع صادراتهم إلى السوق الأمريكية ، ستؤثر حتما على نموهم الاقتصادي وبالتالي على معدل نمو التجارة العالمية . تشير التقارير الدولية إلى ان التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد أثرت كثيراً على حركة الأسواق العالمية سواء السلعية أو المالية ، إضافة إلى السياسات النقدية ، وكما يأتي :

1- الآثار على أسواق السلع

نظرا للنمو السريع للاقتصاد الصيني وبالتالي تنامي طلبها على المواد الخام والسلع الوسيطة ، وبسبب كونها منصة مركزية للصادرات لاسيما في إطار سلاسل القيمة العالمية ، فقد أصبحت الصين مصدراً رئيساً للطلب على الاستيرادات على المستوى العالمي ، وبالتالي فان أي انخفاض في نموها الاقتصادي وفي طلبها على الاستيرادات سيؤثر سلبا على نمو التجارة والاقتصاد العالميين . وهذا ما حصل بالفعل فقد انخفضت استيرادات الصين بمقدار 4.8% خلال الربع الأول من العام 2019 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه ما ساهم ذلك إلى جانب عوامل أخرى في تباطؤ الاقتصاد العالمي . على سبيل المثال ، انخفضت مشتريات السيارات بمعدل 3% في عام 2018 نتيجة لانخفاض الطلب في الصين لاسيما بعد انتهاء الحوافز الضريبية وتعديل الإنتاج بعد تبني معايير جديدة للانبعاث في المانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي .وتشير التقارير الدولية إلى أن التوترات التجارية الأمريكية الصينية قد ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في انخفاض

أسعار النفط خلال العامين 2018 و 2019. على مستوى سوق المعادن أدت التوترات التجارية إلى انخفاض في أسعار العديد من المعادن ، مثل الفولاذ والذي شهدت أسعاره العالمية انخفاضاً ملحوظاً في شهر أغسطس من عام 2019 ليمحوا المكاسب التي جناها في مطلع العام المذكور . وكذا الأمر بالنسبة لفول الصويا والذي شهدت أسعاره انخفاضاً ملموسا منذ أغسطس عام 2019 على إثر قرار الصين بمنع استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن اعتزامها تقليل الطلب عليه . لهذه الأسباب مجتمعة خفضت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها لنمو التجارة العالمية للعام 2019 إلى أدنى مستوى خلال عقد ، محذرة من مغبة فرض بعض الدول مزيد من الرسوم الجمركية في أجواء من عدم اليقين والتي قد تؤدي إلى دورة من الإجراءات المضادة . وتتوقع المنظمة ان تزداد التجارة السلعية بحدود 1.2 في المائة عام 2019 و 2.7 في المائة عام 2020 ، بعد ان بلغت 3 في المائة عام 2018 .

2- الآثار على أسواق المال

تأثرت قرارات المستثمرين بغموض الأفاق الاقتصادية التي خلفتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى جانب عوامل أخرى ، بعد أن قررت الصين الرد على توجه واشنطن برفع التعرفة الجمركية على الواردات الصينية إلى 25% ، بفرض رسوما جمركية على سلع أمريكية قيمتها 60 مليار دولار . وشهدت أسواق الأسهم الأمريكية والعالمية عمليات بيع واسعة في شهر مايو 2019 ، ليتراجع كل من مؤشر داوجونز الصناعي ومؤشر ناسداك ومؤشر ستاندرد آند بورز التقني . واتسع نطاق فروقات اسهم الشركات وكذلك السندات السيادية للأسواق الناشئة ما أثر ذلك سلباً على تدفقات رؤوس الأموال اليها . كما هبطت عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل 10 سنوات بحدود 4.5 نقطة أساس منذ شهر مارس 2019 إلى 2.10 % ، و 30 نقطة أساس في المانيا إلى 0.25% ، وبحوالي 10 نقاط أساس في اليابان الى 0.12 % .

3- الآثار على السياسة النقدية

لم تقتصر آثار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الجوانب التجارية والمالية بل شملت السياسات النقدية سواء لدى البلدين المتنازعين او شركائهما التجاريين . فقد أجرت البنوك المركزية تغييرات في سياساتها النقدية لرفع معدلات التضخم مقابل تقليل مخاطر النمو نتيجة للآثار التباطؤ التي خلفتها التوترات التجارية . فمثلاً خفض المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019 ، وذلك في إطار سياسة اقتصادية توسعية تأتي على خلفية التوقعات والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بعد فترة من الرواج شهده خلال السنوات القليلة الماضية . أما البنك المركزي الأوروبي فقد أبقى أسعار الفائدة عند أدنى مستوى له (صفر) مع دراسة إجراء تخفيض في وقت لاحق ، في حين غيرت سائر البنوك المركزية الأخرى كما في استراليا واليابان وانجلترا وأمريكا الجنوبية وشرق آسيا من سياساتها النقدية في ضوء رؤيتها الحذرة بشأن أفاق الاقتصاد العالمي باتجاه المزيد من

التيسير والتوسع بهدف معاكسة الضغوط الانكماشية للتوترات التجارية . أما الصين فقد عززت إجراءات التحفيز المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية .